(5,3) مليون طن إنتاج اليمن من المحاصيل الزراعية النباتية في 2012م

منصور شايع

بلغ إجمالي كمية إنتاج بلادنا من المحاصيل الزراعية النباتية خلال العام الماضي 2012 م خمسة ملايين و 375 ألفا و782 طنا ، مقابل 5 ملايين و125 ألفا و9 أطنان في العام السابق 2011م مسجلاً زيادة وصلت إلى حوالي 250 ألفا و773 طنا وبمعدل نمو سنوي بلغ 4.8%.

أوضح ذلك لـ «الثورة» المهندس / محمد الأشول مدير عام الإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري، مشيراً إلى أن إجمالي المساحة المزروعة بمختلف أنواع المحاصيل قفز إلى نحو مليون و500 ألف و 973 هكتارا في 2012 م مقابل مليون و411 ألفا و 929 هكتارا في العام السابق ، مسجلا زيادة في المساحة وصلت إلى نحو 89 ألفا و 44 هكتارا وبمعدل نمو سنوي 6.3 % .

وبين أن إجمالي كمية إنتاج بلادنا من الحبوب خلال العام الماضي 2012 م بلغ 909 آلاف و741 طنا مقابل 816 ألفا و548 طنا في العام 2011 م مسجلا زيادة وصلت إلى حوالي 93 ألفا و 193 طنا وبمعدل نمو سنوي 11.4 % .كما

أن المساحة المزروعة بالحبوب زادت هي الاخرى في 2012م إلى نحو 854 ألفا و689 هكتارا مقابل 784 ألفا و 844 هكتارا في عام 2011 م، مسجلة ارتفاعاً في المساحة وصل إلى نحو 69 ألفا و 845 هكتارا وبمعدل نمو سنوي 8.8 % .

وأضاف مدير عام الإحصاء الزراعي: إن إجمالي كمية إنتاج بلادنا من الفواكه خلال العام الماضي بلغ مليونا وألف و411 طنا مقابل 991 ألفا و 91 طنا مسجلا زيادة وصلت إلى حوالي 10 آلاف و 320 طنا وبمعدل نمو سنوي 1 % ، فيما زادت المساحة المزروعة بالفواكه إلى نحو 94 ألفا و123 هكتارا ، مقابل 93 ألفا و 989 هكتارا في 2011 م ، مسجلا زيادة في المساحة وصلت إلى نحو 134 هكتارا وبمعدل نمو بلغ 0.1%.

وبحسب بيانات وزارة الزراعة والري فإن كمية إنتاج بلادنا من الخضار زادت خلال العام الماضي 2012 م إلى مليون و132 ألفا و 852 طنا ، مقابل 988 ألفا و 463 طنا مسجلة زيادة وصلت إلى حوالي 144 ألفا و 389 طنا وبمعدل نمو سنوي 14.6 % . بينما المساحة المزروعة بالخضار زادت هي الاخرى إلى نحو 89 ألفا و 773 هكتارا ،مقابل 80 ألفا و 795 هكتارا في 2011 م ، مسجلة زيادة في المساحة وصلت إلى نحو 8 آلاف و 978 هكتارا وبمعدل نمو بلغ 11.11 %.

كما بلغ إجمالي كمية إنتاج بلادنا من البقوليات خلال العام الماضي 2012 م 96 ألفا و 13 طنا ، مقابل 89 ألفا و820 طنا في 2011م ، مسجلا زيادة وصلت إلى حوالي 6 آلاف و193 طنا وبمعدل نمو سنوي 6.8 % . وذكر المهندس الأشول أن المساحة المزروعة بالبقوليات قفزت إلى نحو 47 ألفا و 966 هكتارا، مقابل 45 ألفا و 684 هكتارا في 2011م، مسجلة زيادة في المساحة وصلت إلى نحو ألفين و282 هكتارا وبمعدل نمو سنوي 4.9 % .

وأشار مدير عام الإحصاء الزراعي إلى أن إجمالي إنتاج الأعلاف خلال العام الماضي 2012 م وصل إلى مليونين و954 ألفا و 710 أطنان ، مقابل مليون و970 ألفا و546 طنا مسجلا تراجعا وصل إلى حوالي 15 ألفا و 836 طنا وبمعدل تراجع 0.8 % . منوها بأن المساحة المزروعة بالأعلاف زادت إلى نحو 158 ألفا و 546 هكتارا في العام الماضي ، مقابل 155 ألفا و 248 هكتارا في 2011 م مسجلة تراجعا في المساحة وصل إلى نحو 3 آلاف و 298 هكتارا وبمعدل تراجع 2.1 %.

في معرض ميلانو 2015م :

اختيار اليمن للمشاركة ضمن مجموعة الدول المنتجة للبن

/خاص

وقع مدير عام الإدارة العامة لتنمية الصادرات بوزارة الصناعة والتجارة الأخ نجيب محمد يوسف، في مدينة ميلانو الإيطالية مع الرئيس التنفيذي لمعرض اكسبو ميلانو العالمي 2015م، جيوسيبي سالا على عقد مشاركة اليمن في المعرض، الذي يشكل تظاهرة عالمية هامة، وفرصة للترويج للسياحة والمنتجات الوطنية.

وأكد مدير عام تنمية الصادرات في تصريح لـ«الثورة» عقب عودته امس الأول من إيطاليا بعد توقيعه على عقد مشاركة اليمن في اكسبوا ميلانو نيابة عن المفوض العام لليمن وزير الصناعة والتجارة، حرص الوزارة على المشاركة الفاعلة في هذا المعرض الدولي، بالتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص .. لافتا إلى أن اليمن تم اختيارها من قبل منظمي المعرض للمشاركة ضمن مجموعة الدول المنتجة للبن، وذلك لشهرة وجودة البن اليمني عالميا، وباعتبارها الموطن الأصلي لهذا المحصول الهام.

وأوضح الأخ نجيب يوسف انه بحث على هامش زيارته لمدينة ميلانو الإيطالية مع مسئولي ومنظمي معرض اكسبو ميلانو، التسهيلات والمزايا التي سيتم منحها لليمن بما في ذلك الجناح الوطني الذي تم تخصيصه لبلادنا.. منوها بهذا الخصوص بما أبداه منظمو المعرض من حرص على تقديم مزايا وتسهيلات لا قامة جناح وطني لليمن..

وقال: نحن حريصون على أن يقدم الجناح الوطني لليمن في اكسبو ميلانو 2015م عرضا للحضارة اليمنية العريقة، واستغلال هذا الحدث العالمي لاطلاع الزائرين من مختلف دول العالم على المعالم السياحية المتفردة، والتعريف بالفرص الاستثمارية الجاذبة في مختلف المجالات، وكذا المنتجات الحرفية والتراثية والموروث الشعبي التقليدي».

وأضاف: كما سيتم التركيز على تقديم البن اليمني المشهور عالميا بما يتميز به من جودة لا تضاهى، وما تبذله الحكومة لإعادة الاعتبار لهذا المحصول الاستراتيجي الهام، الذي كان يصدر قديما إلى عدد من دول العالم».

معربا عن تطلعه في تضافر جميع الجهود سواء الحكومية أو من القطاع الخاص لإنجاح مشاركة اليمن في هذه التظاهرة الدولية الهامة، باعتبار ذلك مسئولية وطنية تحتم على الجميع إظهار بلادنا بالمظهر المشرف واللائق.

وذكر الأخ نجيب يوسف أن معرض إكسبو ميلانو 2015 سيقام تحت شعار «تغذية الكوكب طاقة للحياة»، وسيهتم بالقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وضمان توفير الغذاء الصحي والآمن بالكميات الكافية للجميع، كما يسعى للتصدي للجفاف والفقر.

كل ثلاثاء

نجاح اليمن

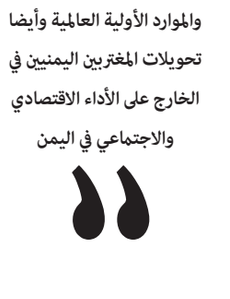

احمد سعيد شماخ

نجاح اليمن في إدارة مواردها الاقتصادية ونشاطاتها في مختلف القطاعات مرهون ومرتبط ارتباطا وثيقا في مدى قدراتها في توجيه السوق ويتوقف دور الدولة هنا على اعتبارات وشروط كثيرة من أهمها مؤشر :

1_ المستوى التعليمي والصحي لأفراد المجتمع
2_ توفير المؤسسات ذات الكفاءة والحكم الرشيد
3_ الأداء الجيد للقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات
4_ مدى تنظيم وتنفيذ القوانين ومحاربة الفساد.

وغير ذلك في تصوري أنه لا يمكن أن نتوقع أن تنجح وتتطور اليمن اقتصاديا واجتماعيا بمعنى انه ينبغي أن نركز كل جهودنا على مؤشرات الصحة والتعليم بمفهومه الواسع وفي عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع اليمني ومنه الانطلاق نحو الاستثمار في إرساء قاعدة صناعية رغم أن الأحداث والمواجهات وما سبقها من أحداث وحروب ابتداء من صيف 94، مرورا بحرب صعدة ولأكثر من ستة حروب إلى ثورة الشباب مطلع العام 2011م وحتى اليوم قد أوجدت قناعات ورغبة قوية وجامحة لدى كل اليمنيين في الحوار وفي تبني وإيجاد سياسات وخطط اقتصادية واجتماعية جديدة لمعالجة المشاكل العالقة التي مرت وتمر بها البلاد منذ عقود مضت حيث ان اعتماد البلاد بشكل شبه كلي على الدخل الريعي كعوائد النفط والمساعدات والهبات الخارجية مرورا بمساعدة دول الخليج وتحويلات المهاجرين اليمنيين في الخارج قد أدى إلى التواكل والاعتماد على هذه الموارد والتمويلات وإهمال التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد والعباد والتغاضي عن حلها ولفترات طويلة وتشير كثير من الدراسات والأدبيات الاقتصادية والتنموية المهمة بمصادر النمو إلى أهمية رأس المال البشري المتجسد أساسا في مخرجات التعليم والصحة ذات النوعية العالية غير أن اهتمام اليمن بهذا المؤشر قد انحسر بنسبة الإنفاق على التعليم والصحة بدلا من الاهتمام بنوعية التعليم وجودته يرافقه معه أيضا إهمال لقضية محو الأمية للأمهات والآباء وعدم الاهتمام بتحسين نوعية المدرسين وبالمعامل والمختبرات وجودة الخدمات الصحية وما زاد الطين بله ما نراه اليوم بأم أعيننا أن الحكومات اليمنية المتعاقبة قد اتجهت نحو إهمال هذه القطاعات وعدم الاهتمام بنوعيتها وجودتها وتركت المجال مفتوحا أمام القطاع الخاص ولكن دون رقيب رغم أن هذا القطاع يفتقد إلى النظرة التنموية طويلة الأجل لدور رأس المال البشري في تنظيم معدل النمو وسد فجوة سوء توزيع الدخل حيث أن هناك بيوتا معنية هي التي تستأثر بنسب عالية جدا من دخل البلاد مقارنة مع شريحة واسعة من دخول اليمنيين وعليه فإنه من الأهمية أن تقوم الحكومة اليمنية بإعادة النظر في سياساتها الحالية في كافة الاتجاهات بالشكل الذي يضمن التوزيع العادل لكل أفراد والمجتمع اليمني، كما أن اليمن قد أهملت أيضا قضايا اصدرا قوانين محاربة الاحتكار ودعم التنافسية عمليا على ارض الواقع فالعبرة هنا لا تمكن أيضا في إصدار مثل تلك القوانين بل الأهم من ذلك هو توفير البيئة المناسبة والبنية الأساسية والقانونية والقضائية لتطبيق وتفعيل هذه القوانين وخصوصا منها استقلالية جهاز القضاء فمثل هذه الخطوات هي في غاية الأهمية قبل البدء بعمل أي إجراءات أو إصلاحات اقتصادية أو إعادة الهيكلة ولأسباب تتعلق بغياب قوانين محاربة الاحتكار الفعالة التي يمكن أن توقف مثل هذا السلوك وتجعل منه سياسة مفيدة في سبيل توسيع رقعة القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة لتشغيل العاطلين وخفض أسعار السلع والخدمات وليس العكس من ذلك كما هو حاصل اليوم في اليمن وهو الأمر الذي يؤكد أن هناك اختلالات وفسادا كبيرا لا يخلق الخبرة في الإدارة اليمنية السليمة لموارد الدولة المختلفة في الوقت الذي قد فشلت فيه الحكومات السابقة ولسنوات طويلة في أن تلعب دورا اقتصاديا رشيدا في تعزيز النمو وتحقيق أهداف الألفية الجديدة المتفق عليها دوليا ومن تقليل تفاوت الدخول للمواطنين اليمنيين أو في عمل خطط ورؤى اقتصادية جديدة بعيدة المدى للمستقبل يتم الالتزام بها بعيدا عن تقلبات النظام السياسي في اليمن كما أن هناك أهدافا ومطالب وأولويات كثيرة جدا لم يتم تحقيقها في مختلف الاتجاهات والاصعدة نظرا لاستحالة تحقيقها في ظل السياسات القائمة والتي لم تتغير حتى اليوم في ظل وجود كثير من الاختلالات وفساد مستشر في كل مفاصل الدولة وفي إطار وجود قطاع خاص غير منظم يعمل وفقا لآليات السوق وفي ظل غياب قطاعات اقتصادية فاعلة وقضاء نزيه كما أن اليمن تفتقر إلى غياب التشريعات والقوانين المنظمة لآليات المنافسة وعدم توفر رأس المال البشري الماهر وفشل السوق اليمني .

أن من شأن كل هذه القيود وغيرها أن تحد من تأثير عمل أي سياسات اقتصادية ناجحة مع لأخذ بالاعتبار تأثير الصدمات الداخلية والخارجية التي حدثت والمحتملة والأزمات المالية العالمية وتغيرات أسعار النفط والموارد الأولية العالمية وأيضا تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج على الأداء الاقتصادي والاجتماعي في اليمن.... فإذا أرادت اليمن أن تخرج من عنق الزجاجة بجهود سواعد أبنائها وبإرادة سياسية قوية ابتداء من رئيس الدولة عبدربه منصور هادي إلى دور رئيس الحكومة الأستاذ محمد سالم باسندوه وجهود الإخوة الوزراء والقيادات الإدارية إلى المواطن العادي فإنه ينبغي الاسترشاد بنماذج وقصص نجاح اتبعت في العديد من البلدان النامية مثل كوريا والهند وتركيا وغيرها من بلدان شرق آسيا مثل ماليزيا التي استطاعت أن تبهر العالم بمنتجاتها وبحسب تصريح الأخ رئيس الوزراء بتاريخ 12/5/2012م أن الدكتور مهاتير محمد رئيس الحكومة الماليزية السابق قد وافق البنك الدولي بان يصبح مستشارا اقتصاديا للحكومة اليمنية حيث تطورت هذه البلدان من خلال تجاربها وتطويرها لهياكل مؤسسية تتنافس خلالها الشركات للفوز بمزايا اقتصادية كالحصول على قروض وغيرها من المزايا غير ان التصدير كان دائما هو الأساس للفوز بهذه المزايا والحوافز الاقتصادية وهذه في اعتقادي كلها سياسات تساعد على النمو والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتساعد أيضا النظم المالية الفعالة والحد من تشوهات الأسعار.

> إن من شأن كل هذه القيود وغيرها أن تحد من تأثير عمل أي سياسات اقتصادية ناجحة مع الأخذ بالاعتبار تأثير الصدمات الداخلية والخارجية التي حدثت والمحتملة والأزمات المالية العالمية وتغيرات أسعار النفط والموارد الأولية العالمية وأيضا تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج على الأداء الاقتصادي والاجتماعي في اليمن